إرتريا الديمقراطية

نشرة دورية يصدرها

مكتب الإعلام والثقافة لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية

عدد خاص يوليو 2024

رئيس الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية يقول في حوار مع "إرتريا الديمقراطية":

- إنني كمواطن عندما أتحدث عن خلفيتي وتجربتي النضالية، أود توجيه رسالة إلى الجيل الجديد على أمل أن يستفيدوا من تلك التجربة.
- المقاومة الإرترية عليها أن تتخلص من العوائق التي أصبحت تحول دون توحيد طاقاتها، كشرط مهم للتوصل إلى رؤية مشتركة وخوض نضال فعال ضد الحكم الديكتاتوري الجائر.
- النضال ضد الديكتاتورية، بكافة أشكاله، مهمة وطنية صرفة، ولا يمكن القيام بها إلا بسواعد إرترية، دون السماح لتدخل أية قوة خارجية فيه.

افتتاحية العدد

حوار صحفي مع رئيس الهيئة التنفيذية
لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية

أجرت مجلة "إرتريا الديمقراطية" لسان حال جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية لقاءً شاملًا مع الدكتور/ يوسف برهانو، رئيس الهيئة التنفيذية للتنظيم. تناولت المقابلة العديد من القضايا المهمة، من بينها الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد، فضلاً عن التوترات التي تشهدها المنطقة، خاصة الحروب الأهلية المستمرة في الدول المجاورة والتوتر السائد في البحر الأحمر .

إن جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية تنظيم يدافع بثبات عن المنجزات الوطنية التي تحققت بفضل نضالات الآباء والأجيال اللاحقة، منذ منتصف أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. لقد ظل شعبنا و أبناؤه الأبطال يقاومون بشجاعة الغزاة، خاصة المحتلين الإثيوبيين، الذين ظلوا يستهدفون حرية بلادنا وسيادته وسلامة أراضيه. وليس بخاف على أحد أن تنظيمنا ظل، كدأبه دائما، في مقدمة صفوف المقاومة الوطنية الإرترية. وفي هذا اللقاء الصحفي سيتطرق الدكتور/ يوسف برهانو بالتفصيل إلى رؤية تنظيمنا لمختلف القضايا الوطنية وكيفية التصدي للمهمة النضالية الملقاة على عاتق الوطنيين الإرتريين، موضحًا الأهمية الملحة لتكاتف قوى المقاومة الإرترية، وتجاوز نقاط ضعفها، والتركيز على القضايا الأساسية لنضالنا، حتى تتمكن من المضي قدمًا بفعالية على طريق النصر و إنجاز مهام إنقاذ الشعب والوطن من بر اثن الحكم الديكتاتوري.
أعز ائنا القراء، نتمنى لكم قراءة مفيدة لهذه المقابلة الشاملة، مع رجائنا بتزويدنا بملاحظاتكم وتقييمكم لما سيرد فيها.

مع أطيب تحيات هيئة التحرير

حوار مع الدكتور/ يوسف برهانو أحمد دين
رئيس جبهة الإنقاذ الوطني

أجرت مجلة ارتريا الديموقراطية حوارًا شاملًا مع الدكتور يوسف برهانو، رئيس الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ الوطني الارترية، تناول فيه عددًا من المحاور الهامة. وإليكم مضابط الحوار :-

من هو الدكتور يوسف؟ هل يمكن ان تعرفنا على بطاقتك الشخصية مرورًا بمراحل النضال وخاصة لمن لا يمتلكون المعلومات الكافية عنك من الجيل الجديد؟

أولًا، أشكركم على إتاحتكم الفرصة لي لأطل على القارئ الكريم عبر صحيفة "إرتريا الديمقراطية"، راجيًا أن يكون اللقاء مفيدًا. أنا يوسف برهانو أحمددين، وُلدت في مدينة اسمرة سنة 1945م في حي يدعى "جزا كنيشا". بدأت المرحلة الأولى من التعليم في مدرسة الراهبات "كومبوني"، والمرحلة الوسطى في المدرسة اليسوعية الكاثوليكية "معهد لاسالي"، أما المرحلة الثانوية فتلقيتها في مدرسة "فردناندو مارتيني"، وسنة تمهيدية في جامعة "سانتا فاميليا" في أسمرا، حيث تحصلت على درجة عالية في الامتحانات، مما مكنني من الحصول على منحة دراسية في إيطاليا للالتحاق بكلية الطب في جامعة روما.

في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، شهدت إرتريا أحداثًا سياسية مؤثرة. وجدير بالإشارة هنا أن والدي، رحمه الله، كان من العناصر الوطنية النشطة في الكتلة الاستقلالية، وهذا كان له تأثير في نشأتي ومستقبل حياتي. وطبيعي ألا أستوعب كل ما كان يدور في تلك الفترة، وذلك بسبب صغر سني، ولكن عموما اعتبر نفسي محظوظا لأ نني نشأت وسط بيئة غرست في نفسي المشاعر الوطنية. وفي سنة 1965م عندما كنت طالبا في الجامعة بدأت أنشط كعضو في

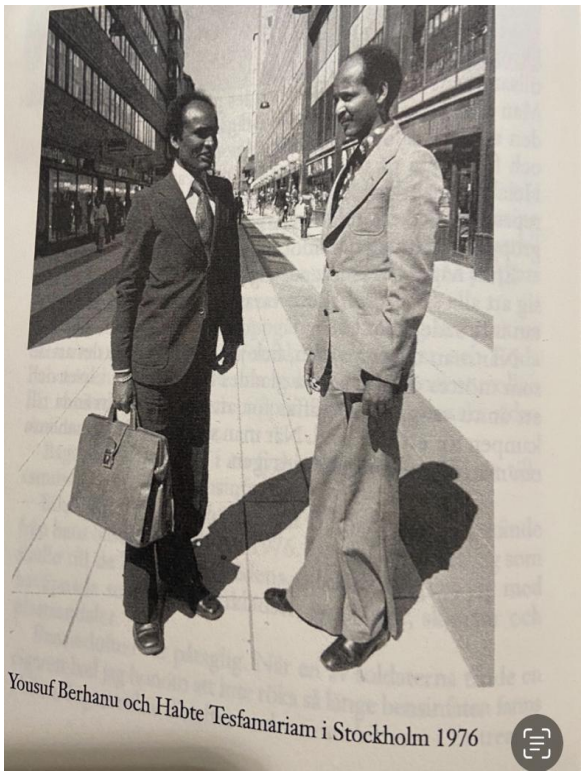
Yousuf Berhanu och Habte Tesfamariam i Stockholm 1976

الاتحاد العام لطلبة ارتريا . وفي سنة 1971م شاركت في المؤتمر التاريخي الاول لجبهة التحرير الارترية، والتحقت بالميدان في نهاية 1972م . وكنت اقوم بواجبي في خدمة الشعب في المجال الصحي، حسب اختصاصي. وفي المؤتمر الوطني الثاني لجبهة التحرير الإرترية تم اختياري في قيادة التنظيم كعضو في المجلس الثوري. وفي يناير 1975م كان لدي دورٌ محوري في تأسيس جمعية الهلال والصليب الاحمر

الارترية، وتحملت قيادتها لسنوات طويلة. وليس من المبالغة في شيء القول بأن نشاطي في هذا المجال أكسبني خبرات سياسية ودبلوماسية كبيرة . وفي المؤتمرات المتتالية التي عقدتها جبهة التحرير الإرترية - المجلس الثوري منذ 1981م كان يتم اختياري بشكل مستمر عضوًا قياديًّا، وتبوأت عدة مناصب في اللجنة التنفيذية، كمسؤول للعلاقات الخارجية، أو مسؤول للمكتب الاقتصادي الخ. وفي المؤتمر الوطني التأسيسي للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي الذي عقد في مدينة "هواسا" في إثيوبيا، تم انتخابي بالإجماع رئيسًا للمكتب التنفيذي، وتحملت هذه المسؤولية لأربع سنوات . والآن أترأس الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ الوطني الإرترية. وبمشيئة الله سيستمر نضالي، الذي بدأته في 1965م حتي تسود العدالة وتتحقق الديموقراطية في وطننا، التي قدمنا أرتالًا طويلة من الشهداء في سبيلها. وهنا أود أن أ نوه بأن الهدف من سرد تاريخي وتجربتي الخاصة، ليس من باب التباهي أو التضخيم للذات، بل أقصد بها تمليك الجيل الجديد التجربة النضالية التي خاضها جيلنا، على أمل أن يستفيد منها في مسيرته الوطنية. وحقيقة أن جيلنا لعب دورا بناء في صنع التاريخ مستعينا بتجارب ورثها من الاباء الوطنيين، وقدم تضحيات كبيرة في النضال التحرري . ولكن مع الاسف لم ننجح بعد في نقل هذه التجربة الثرة التي تتجلي فيها كل معاني التضحية والعزيمة والصمود الي الجيل الجديد في صورتها الحقيقية التاريخية . ومن ناحية اخري اعتقد بأن هذا الجيل ينقصه روح الاهتمام والبحث لتوسيع مداركه. . و اقول هذا ليس من باب توجيه اللوم عليهم، بل أشرت إليه لأنني اعتبرهم ورثة الأمانة التي تحققت بتضحيات جسيمة والمتمثلة في الاستقلال والسيادة الوطنية، ولكونهم حماة للوطن. فضلًا عن ذلك وددت أيضًا تحفيزهم ليقوموا بدورهم الوطني للحفاظ علي هذا التاريخ العظيم ويعملوا بحزم من اجل التغيير الديمقراطي الذي ينشده شعبنا، وصولًا إلى بناء دولة ديمقراطية تسود فيها العدالة والمساواة.

عقدت جبهة الانقاذ الوطني الارترية في الفترة الاخيرة مؤتمرها الرابع. يرجى تسليط الضوء علي المؤتمر ومخرجاته؟

بالفعل عُقد المؤتمر الرابع للتنظيم قبل خمسة أشهر تقريبًا، وانتهى بنجاح . وكما هو معلوم لقطاعات واسعة من شعبنا، أن تنظيمنا هو امتدادٌ للتجربة الوطنية الثرية لجبهة التحرير الارترية، ما يجعله يمتلك تجربة تنظيمية ونضالية طويلة. كما أنه تنظيم يناضل من اجل العدالة والديموقراطية والمساواة لحقب طويلة. وأود الإشارة بأن عقد المؤتمر تأخر لعام ونيف، وذلك لأسباب موضوعية وذاتية، خاصة انتشار جائحة "كرونا". ولكن رغم هذه الظروف الصعبة، تمكنت القيادة من تكوين اللجنة التحضيرية التي بذلت جهودًا كبيرة، لالتئام المؤتمر ونجاح أعماله. وكما هو معلوم، أن المؤتمر يعتبر محطة استحقاق تنظيمي يتم فيها تقييم التجربة وإخضاع آداء كافة أجهزة التنظيم وقياداته للمحاسبة. ولا شك بأن عملية عقد المؤتمرات بانتظام تعتبر تجسيدًا لمدى جدية التنظيم وترسيخًا للالتزام باللوائح والأسس التنظيمية، وتعزيزًا لثقافة نضالية تقود إلى نهج صحيح لإرساء مفاهيم صحيحة للقواعد الديمقراطية في وطننا. قام المؤتمر الرابع بتنقيح البرنامج السياسي والنظام الاساسي للتنظيم , واختار مجلسًا مركزيًّا يتكون من 21 عضوا أساسيًّا وعضوين احتياطيين. وقام المجلس المركزي، باعتباره

جهازًا تشريعيًّا، بانتخاب هيئة تنفيذية مكونة من خمسة أعضاء. ومما يثلج الصدر، أن عددًا كبيرًا من عضوية الجهازين التشريعي والتنفيذي في التنظيم، من العناصر الذين كانوا يناضلون ككوادر في التنظيم أو في النسق القاعدي. وتعتبر هذه الخطوة بناءة لتبادل الادوار وتشجيعا للجيل الجديد .

وجدير بالإشارة أن التقرير المقدم من قبل الهيئة التنفيذية كان يحتوي علي سرد وتقييم للتطورات الجارية في بلادنا، والجيو-سياسية السائدة في المنطقة والعالم، مع تشخيص المخاطر المحيطة بإرتريا ومستقبلها. ثم قام بتقييم الاوضاع في دول الجوار وتحديد غياب الاستقرار والأزمات السائدة في السودان و اثيوبيا، مؤكدًا على خطورة هذه الاوضاع وتأثيرها على الأمن القومي الإرتري . وبعد نقاش وتقيم بناء لهذا التقرير دعي المؤتمر في نهاية اعماله قوى المقاومة الوطنية الإرترية ان تبذل جهودًا حثيثة لتوحيد رؤيتها لمجابهة الاوضاع المحيطة بنا، وتكون بمستوى التحديات الماثلة أمامنا. وبخصوص تنظيمات الائتلاف الثلاث، منح المؤتمر الصلاحية للقيادة المنبثقة عن المؤتمر، بأن يواصل الجهود لإتمام عملية الوحدة الاندماجية. وفيما يتعلق بمشاركة الشباب والمرأة في النضال باعتباره امر يستحق الاهتمام كلف المؤتمر القيادة الجديدة إلى بذل مساعي حثيثة لتحقيق هذا الهدف .

وفيما يخص المجلس الوطني الإرتري أوصى المؤتمر مكونات المجلس أن تعمل من أجل الحفاظ عليه والارتقاء بأدائه، وترتيب وضعه بما يتواءم مع المهام المنوطة به. وفي هذا السياق رأى المؤتمر أن يجري تنظيمنا مشاورات مع كافة القوى الحادبة على المجلس الوطني من أجل جعله المجلس وعاءً وطنيّا يستوعب كافة قوى المقاومة الوطنية الإرترية، والقيام بعمل تنسيقي مع القوى المتواجدة خارجه، شرط الالتزام بالمبادئ الوطنية الجامعة.

لقد حدد موعد لإتمام الوحدة الاندماجية بين اطراف الائتلاف أكثر من مرة ولم يتم ذلك، ماهي العو ائق وماهي آفاقها؟

في البداية أشكركم على هذا السؤال، باعتباره من الأسئلة التي تتردد على ألسنة الكثيرين، وتحتاج إلى الإجابة عليه بوضوح. إن عدم الدخول في خطوات الوحدة في الوقت المحدد له يعود إلى أسباب ظهور أمور خارج توقعاتنا، وهي في أغلبها أسباب موضوعية، وعلى رأسها اجتياح وباء كرونا في العالم والذي تسبب في إيقاف حركة البشر، وأزعج العالم كله. ولكن مع هذا لم تتوقف مسيرتنا الوحدوية، وعملية التواصل والتنسيق كانت جارية على مستوى القيادة بكل انسجام. وكان من بين بنود الاتفاق التي توصلت إليها القيادة العليا المشتركة للائتلاف الوطني الديمقراطي الإرتري، في الاتفاقات، كان هناك قرار يقضي بقيام كل تنظيم في الائتلاف بعقد مؤتمره التنظيمي قبل الدخول في عملية الوحدة الاندماجية. وعلى هذا الاساس تمكن تنظيمان من تنظيمات الائتلاف الثلاث من عقد مؤتمريهما، والتنظيم الثالث يجري الاستعدادات على قدم وساق من أجل عقد مؤتمره التنظيمي في وقت قريب. و إنجاز هذه المهمة يعتبر من ضمن الأمور التي أدت إلى التأخير. وأود أن أشير إلى أن هناك جهود حثيثة تبذل للوصول إلى الخطوة الاخيرة للوحدة، والتي ستتم عبر ثلاثة مراحل وهي :-

- القيام بعقد اجتماعات مشتركة لقيادات الأجهزة التشريعية للتنظيمات الثلاثة.
- عقد سمينارات واجتماعات مشتركة لقواعد مكونات الائتلاف.

- توحيد الأجهزة الإدارية للتنظيمات الثلاثة.

وهذه المهام الثلاثة سوف تشكل أرضية صالحة لنجاح مؤتمرنا التوحيدي. وأجدد التأكيد هنا على أن تنظيمنا على استعداده التام لبذل كل الجهود لتنفيذ ذلك. كما أعتقد جازمًا أن هذه الخطوة الوحدوية ستكون مصدر قوة ودافع حيوي للعمل الوطني المقاوم، كما ستعتبر رسالة إيجابية قوية ذات مضمون سياسي واجتماعي في مسيرتنا النضالية. وحريٌّ بالإشارة إلى أن هذه الوحدة لا يقتصر هدفها على توحيد قوى المقاومة لتحقيق أهداف هذه المرحلة فقط، بل يتعدى ذلك بكثير، حيث تحمل هذه الوحدة في طياتها أهدافًا وطنية واستراتيجية، ستمكننا بإذن الله من مجابهة استحقاقات ما بعد سقوط النظام القائم. فعندما نتمكن من حشد الطاقات المختلفة لمكونات المجتمع الإرتري، وعلى رأسها المكونين الدينيين -المسلمين والمسيحيين، يمكن لإرتريا أن تشهد استقرارًا في الحياة السياسية، الأمر الذي يتطلب من كافة القوى الوطنية العمل من الآن من أجل توفير الشروط الضرروية لذلك.

كيف تقرأ و اقع المقاومة الإرترية عامة، والمجلس الوطني الإرتري بصفة خاصة؟

لا جدال بأن مسألة إجراء تقييم موضوعي لو اقع قوى المقاومة الإرترية والمجلس الوطني هو أمرٌ هام جدًّا. وكما هو معلوم أن المقاومة الإرترية لها طبائع وأشكال متعددة. في الفترة التي تم فيه تحرير إرتريا في عام 1991، لم تُظهر قيادة الجبهة الشعبية، التي احتكرت السلطة آنذاك، أي استعداد لانتهاج سياسة تفضي إلى تحقيق المصالحة والوفاق بين مختلف الفصائل الوطنية التي كانت موجودة على الأرض. وبدلًا عن ذلك أعلنت جهارًا نهارًا قرارًا يتضمن حظرًا لأي نشاط سياسي خارج تنظيمها، بل اعتبرت من يوجد متلبسًا بهذا العمل "مجرمًا" ينبغي معاقبته. وها هي إرتريا تعيش في ظل حكم الفرد الجائر وزمرته لـ 33 عاما، وأصبح بالتالي العمل من الداخل محفوفًا بالمخاطر. ولا يمكن أن ننكر أن هذا الوضع الشاذ أثر أيضًا على الفصائل الوطنية وبدأ يظهر ذلك التأثير السلبي في برامجها السياسية وتوجهاتها، بل يمكن القول أنه خلق حالة من التشويش في بعض الفصائل السياسية. وكما أكدت تجاربنا السابقة، على أن العمل من خارج إرتريا لازمته تعقيدات شتى، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتجاوز هذه العقبة وتذليل الصعاب بابتداع أساليب نضالية تتواءم مع الوضع الجديد.

وحسب قناعتي يمكننا، بشكل عام، تصنيف القوى السياسية المنتمية إلى معسكر المقاومة على الشكل الآتي:-

- **التنظيمات والاحزاب القديمة.**

هذه التنظيمات والاحزاب تمتلك خبرة نضالية طويلة منذ فترة الكفاح المسلح، وكان لها دورٌ كبير في مرحلة النضال من أجل الاستقلال . وقد عاد جزءٌ منها مهرولًا إلى إرتريا في سنة 1991م أي مع إعلان التحرير. وبعد فترة قصيرة تراجع البعض عن هذه الخطوة وعاد أدراجه إلى حيث أتى. ولكننا لا يمكن أن نغفل بأن النظام استغل ظاهرة العودة هذه بدرجة عالية دعائيًّا لصالح نهجه الانفرادي، وأن هذه الخطوة المتسرعة كان لها أيضًا تأثير ملموس في إضعاف قوى المقاومة حينئذ وفي فترة لاحقة. وثمة تنظيمات وقفت ضد النهج الديكتاتوري للجبهة الشعبية، وواصلت نضالاتها، دون هوادة، من اجل أن تحقيق الديمقراطية والعدالة في وطننا.

وتنظيمنا كان واحد من هذه التنظيمات، حيث وقف بكل ما يملك صامدًا ومناضلًا ضد كل أشكال القهر والاضطهاد والقمع التي مارستها الجبهة الشعبية منذ الوهلة الأولى من انفرادها بالسلطة، محددًا مبادئ وطنية واضحة وموا اقف نضالية مشهودة. كما بذل جهودًا كبيرة في حث القوى الأخرى لتبني هذا النهج نفسه. ومع كل ذلك، ما زالت هذه التنظيمات تمثل العمود الفقري لقوى المقاومة الوطنية، مع أنها لم تتمكن بعد، للأسف الشديد، أن تكون مركز جذب لجماهير شعبنا. وهذا، بالطبع، له أسبابه المختلفة، من بينها ظاهرة الانشقاقات والصراعات حول السلطة ومراكز اتخاذ القرار في فصائلنا الوطنية، والتي كان لها دورٌ أيضًا في إضعاف المقاومة الوطنية. وأود أن أشير هنا إلى أن تنظيمنا ظل يقدم مبادرات عدة من أجل إنهاء حالة التشرذم بين الفصائل الوطنية وغياب الرؤية الوطنية الصحيحة، ثم حثها لإيجاد شكل من أشكال التنسيق والعمل الوطني الفعال، يضع في سلم أولويات مهامه، تعزيز النضال من أجل إنقاذ الشعب والوطن من براثن نظام الفرد الواحد في إرتريا. وبعد جهد جهيد وبمشاركة عددٍ مقدر من الفصائل الوطنية تمكنت المقاومة الوطنية من إقامة مظلة واسعة، ألا وهي "المجلس الوطني الإرتري للتغير الديموقراطي"، وهذا في حدِّ ذاته يُعد إنجازًا وطنيًّا مهمًّا.

- **تنظيمات وحركات ظهرت بعد الاستقلال:**

الحركات والتنظيمات التي تأسست بعد الاستقلال عددها غير قليل، بعضًا من هذه التنظيمات والأحزاب تأسس على مبادئ دينية، أو قومية، أو إقليمية، أو قبلية إلخ.... وهكذا ظهرت في أوساط قوى المقاومة حركات لها خلفيات تاريخية مختلفة وألوان سياسية وتنظيمية متعددة من بينها: " الشعب الواحد (one Nation)، "تنظيم المستقبل المشرق" (Bright future) "حزب شتلات السلام والديمقراطية في إرتريا – فلسي سلام (SEEDLING FOR PEACE AND DEMOCRACY IN ERITREA) حركة كفاية... الخ. وفي الفترة الاخيرة ظهرت حركة شعبية تدعى "لواء الأرض" (برقيد نحميدو). معظم هذه الحركات لا تملك برنامجًا سياسيًّا وطنيًّا، أو إطار تنظيمي واضح ومحدد . وكان طبيعيًّا أن يُحدث ذلك تشويشًا في ساحة العمل السياسي الإرتري. وهناك عدد كبير من تنظيمات وحركات هويتها غير محددة تنتحل صفة المقاومة للنظام، وتقوم بتشوية التنظيمات السياسية وتسعى من أجل حرف مسار نضال المقاومة الوطنية.

- **تجمعات تتحرك باسم المجتمع المدني:**

خلال مسيرة نضالنا في السنوات القليلة الماضية، تكاثرت جمعيات تحت مسمى "جمعيات مدنية". وباستثناء عددٍ قليل من هذه الجمعيات، فإن معظمها لا يمكن تمييزها عن أي تنظيم أو حزب سياسي، مما خلق ارتباكًا وبلبلة في أوساط قوى المقاومة الإرترية.

هذه هي الصورة العامة لواقع قوى المقاومة الإرترية. قوى تضم تنظيمات سياسية قديمة، وأحزاب ومنظمات مدنية حديثة النشأة. وعلى الرغم من أنها جميعًا تدعو إلى إسقاط النظام وتحقيق العدل والديموقراطية في إرتريا، إلا أنها لم تستطع حتى هذه اللحظة أن توحد كلمتها، وتتفق للعمل على تحقيق الأهداف المشتركة وفق استراتيجية موحدة . ولا جدال بأن هذا أصبح يشكل ضررًا بالغًا على العمل الوطني والأهداف التي تناضل في سبيلها المقاومة، فضلًا عن انعكاساته السلبية على المستويين الداخلي

والخارجي. إن معسكر المقاومة الذي يعيش في مثل هذا الوضع ، بسبب غياب النظرة الاستراتيجية والتفكير المنطقي، كان عليه أن يعطي الاولوية للقضايا الوطنية الأساسية والمصالح الإرترية العليا. وانطلاقًا من هذه الحقيقة، فإن تنظيمنا يعتبر أمر تغيير الواقع السائد من أولويات مسؤولياته الوطنية. وطالما أننا نسير على هذا الخط، فإن نضالنا سيستمر على الدوام دون هوادة. وفي هذا الصدد فإن أي عمل مشترك نتطلع إليه مع أية قوى إرترية ينبغي أن يقوم على الأسس التالية:

1. بناء العلاقة على أساس المبادئ الوطنية.
2. الإيمان بالسيادة الوطنية الإرترية والحفاظ على القرار الوطني المستقل.
3. الإيمان بأن النضال ضد الديكتاتورية وتحقيق التغيير المنشود في إرتريا مهمة وطنية لا يمكن القيام بها إلا من قبل الإرتريين، دون تدخل قوى أجنبية، بأي شكل من الأشكال.

- **المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي:**

لقد تطرقنا أعلاه إلى واقع المقاومة الإرترية وطبيعة وجودها بصورة عامة. وعند الحديث عن المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، فلا بد ان ننطلق من واقع المقاومة ذاتها . وكما هو معلوم أن هذه المظلة الوطنية تأسست سنة 2011م في مؤتمر عقد في مدينة "هواسا" الإثيوبية، بمشاركة ممثلين عن القوى السياسية والمنظمات المدنية وشخصيات وطنية ورجال الدين، بالإضافة إلى ممثلي الجاليات الإرترية في المهجر. وقد بلغ أعضاء المؤتمر 630 تقريبًا. وتحملت مسؤولية رئاسة هذه المظلة لأربعة أعوام. ومعلوم للجميع أن المجلس الوطني ليس تنظيمًا بل هو مظلة جامعة تضم جهات ومنظمات عديدة تحمل مختلف التوجهات والبرامج السياسية، ومتفقة على برنامج حدٍّ أدنى. ومن إيجابيات هذا المجلس أنها مثلت فرصة لالتقاء بين مختلف القوى الوطنية، وأدت إلى دخول بعض منها في خطوات وحدوية. أما

بالنسبة للتساؤل المطروح حول موضوع عدم اتساع المجلس وفعاليته، فإن الرد عليه مرتبط بشكل وثيق مع وضع المقاومة الإرترية الذي تناولناه آنفًا. ولكن ورغم الصعوبات والعراقيل التي واجهها المجلس الوطني مرارًا، إلا أنه تمكن من عقد مؤتمره الثاني في العاصمة السويدية، ستوكهولم، وقد بُذل كثيرٌ من الجهد من أجل استمراريته ولعب دوره الوطني. وهو الآن في طريقه إلى عقد مؤتمره الثالث. وفيما يتعلق بأهمية استمرارية المجلس الوطني وتبوأ موقعه القيادي في المقاومة الوطنية باعتباره أهم أداة نضالية على الأصعدة السياسية والشعبية والدبلوماسية، يتعزز في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، بسبب تغيرات معالم الجيواستراتجية في محيطنا والعالم وتأثيرها علينا بشكل جلي. وانتهز هذه الفرصة لأؤكد على أهمية أن يقوم المجلس الوطني بتقييم موضوعي لتجربته، والقيام بعد ذلك بإعادة تنظيم نفسه بما يتلائم مع المسؤوليات الوطنية الملقاة على عاتقه.

ظهرت العديد من الحركات المدنية الإرترية في دول غربية عديدة، ولاسيما بعد اندلاع الحرب بين الحكومة المركزية الإثيوبية وحكومة إقليم تجراي. والبعض يتهم هذا الحراك بأن له ارتباطات مع تجراي، فضلا على تبنيها خطابًا سياسيًّا متدنيًّا، واستخدام العنف كوسيلة لتحقيق اهدافه؟ فكيف تنظرون إلى هذا الحراك وتلك الاتهامات ؟

هذا السؤال يكتسي الأهمية بحكم ارتباطه مع الحرب التي دارت رحاها بين الحكومة المركزية الإثيوبية وحكومة إقليم تجراي، والتي خلقت بدورها أزمة سياسية واجتماعية حادة داخل المقاومة الإرترية، اثناء الحرب وبعده، وأعتقد أن هذا أمرٌ واضح للجميع. والسبب في ذلك يعود إلى قراءة وتقييم مكونات المقاومة الإرترية لهذا الحدث، فالبعض كان ينطلق من قناعته وميوله الذاتية، مما جعله يتخذ، بناءًا على تلك القراءة، مواقف سياسية متضاربة، كما رافقتها مشاعر اجتماعية ودينية وقومية مكشوفة. وهذا في الواقع أدى إلى اضعاف روح الوفاق وسط القوى السياسية الإرترية.

في ردى علي السؤال السابق كنت قد أشرت إلى غياب الانسجام بين قوى المقاومة وتكوينها وماهية خلفياتها. بدايةً يعتبر تدخل النظام في قضية لا تعنيه، ومشاركته في الحرب الإثيوبية الداخلية بجانب الحكومة الفدرالية، جريمة تاريخية لا تغتفر. ونحن أعلنا موقفنا من هذا رسميا في تلك الفترة. أما الادعاءات التي يطلقها النظام وأعوانه بشكل متكرر، للتبرير عن مشاركته في الحرب، بأن الهدف كان لاسترداد الأراضي الإرترية التي استولت عليها الجبهة الشعبية لتحرير تقراي (وياني تقراي)، هو محض تبرير أراد النظام من خلالها إزهاق أرواح الشباب من اجل إشباع رغبات الديكتاتور. وتأكد لجماهير شعبنا بأن النظام الإرتري بلا ضمير ولا رحمة، فما زال يتكتم حتى هذه اللحظة على أسماء من فقدناهم في هذه الحرب وأعدادهم، ومازالت الأسر الإرترية لم تبلغ بعد عن مصير أبنائها. ومن عجب العجاب أن سمعنا أثناء الحرب تحليلات وآراء خطيرة من بعض الأطراف الإرترية، وكان من بينها محاولات للخلط بين معنى الهوية والجنسية، لتبرير رغبتهم للاستعانة بقوات الدفاع التقراوية (TDF)، باعتبار هويتهم مرتبطة بتقراي، وذلك لإسقاط النظام في إرتريا. لاشك بأن هذا الطرح خطير ويهدد وحدة الشعب الإرتري وهويته الوطنية التي مهرها بالدم وبالتضحيات الجسيمة. وعلى الرغم من أن الحرب قد وضعت أوزارها، إلا أن مثل هذه الطرح لا

يزال مستمرًّا عبر بعض وسائل إعلام مشبوهة. وإذا افترضنا أن هذا الأمر قد ينجح وتتم عملية تغيير النظام بالاستعانة بقوة خارجية، فسوف يعني ذلك، دون أدنى شك، أن الشعب الإرتري سيعيش تحت سيطرة قوى أجنبية، وسيكون ذلك بالتأكيد بمثابة عودة إلى الحقبة الاستعمارية، الأمر الذي يتطلب من كافة القوى الوطنية إدراك مثل هذا التوجه الهدام والتصدي له بوعي. ونحن في جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية رفضنا ولا نزال نرفض بشدة مثل هذا التوجه، والسعي من أجل تحقيق التغيير عبر الاستعانة بقوات أجنبية.

وبالمقابل هناك بعض الجهات والتنظيمات، المحسوبة على المقاومة الإرترية، تظهر للأسف الشديد مواقف مداهنة ومتملقة للنظام، وتحاول بشتى السبل التقرب منه. وهذه المواقف أصبحت تتسبب في إقحام المقاومة الإرترية في أتون خلافات وصراعات لا طائل منها. والموقف الذي اتخذه المجلس الوطني للتغير الديمقراطي بهذا الشأن، كان موقفًا وطنيًّا ثابتًا، منطلقًا من مبادئه الوطنية المعلنة في ميثاقه السياسي، وأبرزها مقارعة النظام الديكتاتوري وإحداث التغيير الديمقراطي الذي ينشده شعبنا الإرتري، وفي الوقت نفسه الدفاع عن استقلال إرتريا، وصيانة السيادة الوطنية، ووحدة شعبنا. ونحن ظللنا ندعم هذا الموقف ونتمسك به بكل قوة.

لواء الأرض (برقيد نحمدو):

كما تابع الجميع بأن هذا الحراك يقوده الشباب، وكان أسلوب عمله مدعاة للجدل داخل قوى المقاومة الإرترية، الأمر الذي يفرض علينا التمعن بعمق في هذه الظاهرة ودراستها بموضوعية. إن قيام هذا الحراك بالمظاهرات مبدئيا هو شيء مقبول. أما أن يتحدى القوانين المعمول بها، ويرفض الموجهات القانونية التي تفرضها الجهات المعنية في تلك البلدان، فهو تصرف غير مقبول، وتترتب عليه نتائج وخيمة. جدير بالإشارة إلى أن عددًا من قادة هذا الحراك في عدد من الدول الأوروبية، رفعت ضدهم دعاوي، ويَمثُلون الآن أمام المحاكم . وثانيا أن مثل هذا التصرف يمكن أن يشوه صورة المقاومة أمام الرأي العام في هذه الدول. وثالثًا سيؤثر ذلك بالتأكيد على طالبي اللجوء الجدد من الإرتريين في تلك البلدان. ورابعًا أصول بعض قيادات هذا الحراك غير واضحة، وعلى الرغم من أنهم يعلنون معارضتهم للنظام، إلا أن بعضًا من مواقف هذا الحراك وتصرفات رموزه تصب باتجاه خلق عراقيل أمام النضال الجاري من أجل التغيير، بل يستخفون بتاريخ ثورتنا وفصائلنا الوطنية، ويسعون لحرف النضال الوطني إلى وجهة أخرى. ليس لدينا أي شك بأن الممارسات القمعية التي مارسها وما يزال يمارسها النظام ضد الشباب بشكل خاص، وضد الشعب عموما، كانت الدافع الاساسي لهذا الحراك الشعبي للانتفاضة ضد النظام. ولكن على هذا الحراك أن يدرك أن الوسيلة المثلى لتحرير شعبنا من قبضة النظام القائم، لا يتأتى إلا بوحدة ومشاركة كافة مكونات المجتمع الارتري في مسيرة المقاومة الوطنية. وعندما يتسلحون شبابنا بهذا المبدأ فقط، سوف يستطيعون القيام بدورهم السياسي والاجتماعي الصحيح . وكما ذكرت سابقا، أن هذا الحراك الشعبي لم يحدد بعد أهدافه ومنطلقاته السياسية والاجتماعية بوضوح، وهو مطالب بتحديد ذلك. كما يتطلب منه الحذر حتى لا يستغل من أعداء الشعب الإرتري. ونحن في جبهة الإنقاذ الوطني كنا حريصين على عدم الانجرار وراء اتخاذ مواقف غير مدروسة .

وبعد متابعتنا لتحركات هذا الحراك واطلاعنا على بعض من تصريحات قياداته التي لا تراعي وحدة شعبنا، جعلنا نكون أكثر قلقًا على الأوضاع، وقررنا متابعة هذا الأمر عن كثب. ويكفي للتأكد من خطورة توجهات بعض قيادات هذا الحراك مشاهدة المقابلة التي أجراها رئيس هذا الحراك في بريطانيا ويدعى هبتوم تسفاهوني. والتطور الجديد المتمثل في افتتاحهم حاليا معسكر في اثيوبيا يؤكد صحة الاحتمالات التي أشرت إليها سابقًا. وفي رأيي أن هناك تساؤلات ينبغي أن تثار عن الوسيلة التي سيتبعها هذا الحراك وإلى أين ستكون وجهته، الأمر الذي يتطلب المتابعة اللصيقة. ومع كل هذا، فمن المؤكد أن هذا الحراك يضم في صفوفه تيارات وطنية نعتقد أنها سوف لن تساوم على الوحدة الوطنية، آملًا أن تثبت الأيام القادمة صحة ما ذهبت إليه،

يشهد المجتمع الإرتري ولا سيما في الخارج بروز نوع من خطاب الكراهية والعنصرية في جلباب حراك مدني وسياسي. ما هي المخاوف التي تثيرها تلك الخطابات لديكم ؟ وهل في نظركم أجهزة النظام الديكتاتوري تغذي هذا النوع من الخطاب الخطير على وحدة النسيج الاجتماعي الإرتري ؟

هذا السؤال مهم جدا لأنه يشير الى الوضع السياسي والاجتماعي السائد في الوطن بعد مضي 33 سنة من تحرير إرتريا. وهو سؤال يحتاج الرد عليه بشجاعة وصدق. ولو أردنا مثلًا تصنيف وضع المجتمع الارتري الذي كان ولا يزال يعيش في الخارج، فسنلاحظ أنه يعيش في أزمة اجتماعية معقدة. وهذا بدوره أصبح ينعكس سلبًا على المقاومة الوطنية في الخارج، حيث نراها تعيش في حالة من الدوران المستمر، الأمر الذي جعلها غير قادرة على توحيد كلمتها من خلال انتهاج أسلوب الحوار البناء للوصول إلى تبني برامج وخطط عمل مشتركة تسير عليها لإحداث التغير المنشود والمتمثل في تحقيق التغيير في إرتريا و إقامة نظام تسوده الديموقراطية والعدالة والسلام .

ينبغي على أي مجتمع احترام تنوعه الديني، والاجتماعي، والقبلي، والاقليمي، ويسعى للتعايش السلمي مع الآخر المختلف عنه. وأن السعي لخلق أرضية للتعايش السلمي والوفاق هي مسؤولية تقع على عاتق كافة مكونات المجتمع الارتري. وكما يقال بالمثل في التقرينية "إخفاء مرضك، يؤدي إلى عدم إيجاد العلاج المناسب)، مما يعني أننا يجب أن نشخص ما يعانيه مجتمعنا بشكل موضوعي لنجد معالجات صحيحة تحافظ على الوحدة في إطار التنوع الإرتري ونرسى الثقة بين مختلف مكوناتنا الوطنية. لأنه لا يمكن بناء وطن يسع الجميع ونحن نفرز بين شعبنا، "هذا مسلم وذاك مسيحي" وهذا من "حماسين" وهؤلاء من سر اي أو أكلي قوزاي"، وتقسيم المواطنين إلى المرتفعات والمنخفضات . إلخ

!!! هذا سؤال يتطلب الإجابة عليه بصراحة، أما الرجوع الي مثل هذه التصنيفات والاوصاف بعد مرور 33 عامًا على تحرير إرتريا يعتبر ردة سياسية، وتنكرًا لأرواح مئات الآلاف من الشهداء الذين سقطوا من أجل الشعب والوطن. ونخشى أن يتسبب مثل هذا الشعور الفرصة للانفجار والخروج الي العلن بعد سقوط النظام الديكتاتور القائم، كما حدث في دول

عديدة. وعليه يجب ان نمتلك الشجاعة للتصدي لمثل هذه الافكار الخطيرة دون مجاملة.

أما المجموعة الحاكمة منذ استيلائها على السلطة منفردة، ظلت تمارس سياسة "فرق تسد"، انطلاقًا من فكرها الهدام الذي تجسد في إعلانها سيء الصيت "نحن واهدافنا". ولا يجد أي متابع الصعوبة في التأكد من صحة ما ذكرته من خلال النظر إلى ممارسات هذا النظام خلال فترة حكمة، ومحاولاته الدؤوبة لترسيخ الفرقة بين مكونات الشعب الإرتري. والهدف من كل ذلك بالطبع هو رغبة هذه الزمرة الحاكمة المحافظة على مصالحها الضيقة، ونشر فكرها الذي يتعارض مع المصالح الحقيقية للشعب. وعلى الرغم من محاولات هذه المجموعة تغطية فكرها الهدام بشعارات وطنية فضفاضة، فإن الخطوات التي اتبعتها خلال حكمها الممتد لأكثر من 33 عام، في المجالات المختلفة منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي أمور تحتاج من الباحثين والمحللين السياسيين دراستها بعمق. و إنني على يقين بأنه ومهما طال الزمن ستنكشف حقيقة هذا النهج. فليس هناك في التاريخ أمور تظل مدفونة إلى الأبد.

وفيما يخص جماهير شعبنا في المهجر، فإن النظام ظل يعمل من أجل إقامة جاليات ارترية تابعة له تقوم بالترويج لنهجه. وكما هو حال ممارساته داخل الوطن، فإنه يحاول في الخارج أيضًا زرع بذور الخلافات والفتن في أوساطها بدلا من العمل من أجل الوفاق والوحدة بنها. وللأسف الشديد فقد بلغ به الأمر إلى التفريق بين أتباع الديانة الواحد، وذلك من خلال تقسيم الكنائس والرهبان بين مؤيدين ومعارضين، وذلك بهدف إيجاد رجال دين يروجون له. وهذا بالطبع عمق الخلاف بين المجتمع كما نراه اليوم في أمريكا وأوروبا وأماكن أخرى من العالم. ويمكنني الإشارة هنا إلى الأعمال التعسفية التي قام بها ضد سنيدوس الكنيسة الأرثوذكسية في إرتريا من أجل السيطرة علي الكنيسة هو خير دليل على ذلك. ولم ينج المسلمين ايضا من مثل هذه المؤامرات، وتدخل النظام في شؤون الاوقاف، وجعله تحت سيطرته. ولم يتوقف النظام عن القيام بمحاولات شتى لخلق الفتن بين المسلمين أنفسهم.

كما أن الازمة السياسية والتشويشات التي ظهرت بعد اندلاع الحرب الاثيوبية الداخلية، لم تكن بسيطة. فكثيرون من مناصري النظام الذين يحاولون إظهار أنفسهم كمعارضين له، بدأوا يعملون في كل مو اقع التواصل الاجتماعي من أجل زرع المشاكل والصراعات داخل جسم المقاومة الإرترية، وذلك بهدف ضرب مصداقية الفصائل الوطنية المقاومة أمام الرأي العام الإرتري وحرف اتجاه النضال الوطني من أجل التغيير الديمقراطي، لتنفض الجماهير عنها.

وبالإضافة إلى كثير فإن عددًا من أبناء التجراي والموالين لهم من الإرتريين، قاموا بدعايات ونشر اكاذيب واتهامات لخلق الفتن بين شعبنا والشعب الإثيوبي في تقراي. حيث رأيناه يستخدمون مستفزة وخبيثة، مثل المشلخين (طباح .. بطاح). وهذا يذكرني أيضًا ما روجه النظام حول وصف الذين قامو بـ "حركة فورتو" بقيادة الشهيد البطل سعيد علي حجاي (ود علي)، حيث نعتها بأنها "حركة اسلامية". كما قام بنفس الأسلوب في وصف عملية الاستنكار ورفض الظلم التي قام به الرمز الوطني الكبير الحاج موسى محمد نور(رحمه الله)، حيث اتهم بالتطرف الديني. وكل هذه الدعايات يطلقها خوفًا من ألا يتصدى الشعب لنظامه القمعي موحدًا . واضعين في الاعتبار هذه التوجهات الهدامة للنظام،

ينبغي علينا أن نعمل من أجل رص الصف الوطني واحترام تنوعه الديني والاجتماعي، وحث شعبنا الإرتري للنضال من خلال تعزيز وحدته والتمسك بتلاحمه، ليتمكن من إحداث التغيير الديمقراطي وصيانة استقلال بلاده وسيادته الوطنية.

بعد مرور ثلاثة وثلاثون عامًا على تحرير إرتريا، ماهي الاستحقاقات الوطنية التي ترون أنها لم تتحقق طوال هذه الفترة؟

مر على استقلالنا 33 عاما وان يتحقق الاستقلال الوطني الذي ناضل من أجله الجميع لعقود طويلة، هو شيء عظيم . ولكن عندما أرى النتائج الماثلة أمامي منذ التحرير، أستطيع ان أقول، وأنا حزين للغاية، بأن شعبنا لم يجن ثمار نضاله الطويل، وتحولت فرحتي بالاستقلال إلى حزن وبؤس على المعاناة المستمرة التي يعيشها شعبنا الإرتري. إن طرد المحتل وإنجاز الاستقلال، إذا لم يحقق تحولًا إيجابيًا على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلا شك بأنه يصبح ناقصًا. وكثير من المناضلين الذين قدموا تضحيات كبيرة من اجل الاستقلال حرموا من العودة إلى الوطن. والبعض منهم فارق الحياة ولم يجد مترًا واحدًا يوارى فيه جسده الطاهر. كما أن من معاني الحرية والاستقلال صيانة كرامة الانسان وحقوقه الأساسية، في ظل دولة دستورية تحقق العدل والمساواة. ولتحقيق ذلك يتطلب، في رأينا، اتخاذ الخطوات التالية:-

- أن تكون المصالحة الوطنية من المهام التي ينبغي أن توضع في مقدمة أولوياتنا من أجل تحقيق الوفاق والسلام الداخلي، ووضع اسس لقيام دولة دستورية بمشاركة الجميع.
- إن إسقاط النظام الاستبدادي القائم يتطلب ربط العمل الوطني في الداخل والخارج، حتى تنتفض جماهير شعبنا في الداخل ضد الطغمة الديكتاتورية .
- القيام بالاستعدادات المطلوبة لتجنيب شعبنا حصول أي فراغ سياسي يفضي إلى مشاكل اجتماعية أو سياسية أمنية بعد سقوط النظام.

تمر دول الجوار ولا سيما السودان و اثيوبيا واليمن بأزمات سياسية عميقة، ونزيف مفتوح على كل الاحتمالات. ما تأثير ذلك على إرتريا ؟ وما هو المخرج لتلك الدول في نظركم من هذا الو اقع المتأزم ؟

الموقع الجغرافي لارتريا يضعها في قلب دائرة التأثير على كل ما يجري في دول الجوار. ليس هذا فحسب بل أن وجود امتدادات اجتماعية مع دول الجوار، خاصة مع السودان و اثيوبيا، يزيد من ذلك التأثير، سلبًا أو إيجابًا، على كافة الأحداث التي تشهدها منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر. علمًا بأن منطقتنا ظلت تعاني لأزمنة طويلة من الحروب والأزمات. وهناك بعض الباحثين والمحللين، الذين يهتمون فقط بالمصالح الجيوستراتيجية للدول العظمى في المنطقة، يرون أن إرتريا بلد ينعم بالسلام والاستقرار، على الرغم من علمهم بأنها تحكم بالحديد والنار لأكثر من ثلاثة عقود.

إن الاحداث التي تمر بها دول الجوار لها تأثيراتها السلبية والايجابية علي ارتريا في المجالات الانسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية. ومعروف أنه في حالة الحروب يضطر الانسان على النزوح من بلده واللجوء إلى مكان يجد فيه الملاذ الآمن. وفي مثل هذه الحالات وبما أن القوة المنتجة في تلك الدول التي تعيش حالة الحرب والصراعات تهاجر إلى الخارج، فمن البديهي أن تسوء أحوال المواطنين وتتعرض

البلدان إلى كثير من الازمات مثل المجاعة والفقر، وهذا له تأثيراته الواضحة على المجتمع عموما. وفضلًا عن ذلك فإن الحروب والصراعات الدموية تخلف وراءها الموت والدماروغياب الاستقراروالأمن. وهذا بالضبط ما تعيشه كل من إثيوبيا، والسودان، واليمن. ومن المؤكد أن هذه الأوضاع لها تأثيرها المباشر على الأمن القومي لإرتريا. وفضلًا عن ذلك فإن الصراعات داخل كل دولة قد تجتاز الحدود وتتطور إلى خلافات بين دول الجوار، وتتحول إلى صدام مسلح وأزمات متشعبة يصعب حلها .

ولو كان النظام في ارتريا تصرف بشكل عقلاني، وانتهج سياسات مبنية على علاقات حسن الجوار، لتمكنت من لعب دورٍ دبلوماسيٍّ ايجابيٍّ كبير في الجهود المبذولة لإيجاد الحلول لمشاكل دول الجوار وانتهز هذا اللقاء لأوجه دعوة صادقة إلى كافة الأشقاء في دول الجوار إلى انتهاج سياسة الحواروتبني الوسائل السلمية لحل خلافاتها، والاقرار بأن المشاكل الداخلية لا يمكن حسمها بالوسائل العسكرية. كما نأمل أن تسد هذه الدول الثغرات لتدخل الأيادي الخارجية في شؤونها الداخلية.

مر ما يقارب العام على الحرب الدائرة في فلسطين المحتلة، في ظل صمت المجتمع الدولي، فما هي وجهة نظرك في هذا الأمر؟

الصراع في الشرق الأوسط وكذلك الحرب المستمرة في فلسطين يحدث في محيط إرتريا، ولذلك نحن كإرتريين نتابع باهتمام مجريات الحرب. إن هذه الحرب الظالمة لا تدمر البنية التحتية لفلسطين فحسب، بل أنها أصبحت تحصد عشرات الآلاف من الأبرياء، معظمهم من الأطفال والنساء. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزامًا قانونيًّا وأخلاقيًّا لوقف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. ونحن باعتبارنا من دعاة الحرية والانعتاق، لا يمكننا أن نلوذ بالصمت تجاه ما يجري على الشعب الفلسطيني، بل نعلن تضامننا مع نضالاته العادلة، لإقامة دولته المستقلة على أرضه. وانطلاقًا من التزامنا الأخلاقي والسياسي فإننا ندين بشدة كافة أشكال العنف ضد المواطنين العزل والاغتيالات الممنهجة. وهناك مخاوف كبيرة تشير إلى إمكانية توسع الحرب القائمة في فلسطين حاليًا إلى كافة دول

المنطقة، الأمر الذي ستترتب عليه مخاطر جمة، وتنجم عنها عواقب وخيمة على الأمن والسلم في المنطقة والعالم. وإذ نعبر عن استهجاننا للصمت الدولي على العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، فإننا ندعو المجتمع الدولي لممارسة الضغوطات على إسرائيل لوقف عدوانها، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حريته وبناء دولته المستقلة وتحقيق السلام في المنطقة.

نشكرك الدكتور يوسف برهانو على رحابة صدرك والإجابة على كافة أسئلتنا؟ وفي الختام نترك لك الفرصة لتوجيه كلمة أخيرة عبر إرتريا الديمقراطية؟

بداية اشكركم مجددا لإجراء هذه المقابلة الواسعة، وكما ذكرت سابقا اود ان اقول بأن مسألة اسقاط النظام الشمولي تتطلب من المقاومة الوطنية أن تمتلك رؤية موحدة مبنية علي مفاهيم استراتيجية واضحة. وهذه مسألة يتحملها كافة الوطنيين و لا تحتمل التأجيل. كما نحتاج بإلحاح على ربط العمل المقاوم في الخارج والداخل . كما أن شعبنا في الداخل مطالب بابداء الاستعداد على مقاومة النظام، بكافة الأشكال الممكنة، والمساهمة بفعالية في النضال الجاري لتغييره. .

وبالنسبة للجيش الإرتري فبجانب مهامه في الذود لحماية حدود الوطن، فإننا نود تذكيره بأنه يتحمل أيضًا مسؤولية وطنية تجاه شعبه، وعليه، بالتالي، الانحياز إلى المطالب المشروعة لشعبنا والمشاركة في تحرير الشعب من الحكم الديكتاتوري الجائر.

وأخيرا اقول يجب ان نكون جميعا درعا لحماية سيادة وطننا، وسلامة شعبنا، التي قدم شهداؤنا من اجلها تضحيات جسيمة. ومن أجل حماية وحدتنا الوطنية يجب أن نسد كل الثغرات التي تستهدف وحدتنا، والتصدي لكل الاعمال المعادية لوحدة ترابنا الوطني أيا كان مصدرها.

القراء الأفاضل

نرحب دومًا بأرائكم واسهاماتكم

شرط الالتزام بالطرح الموضوعي

للتواصل مع نشرة "إرتريا الديمقراطية" يرجى مراسلتنا على العنوان التالي:

ensf.info@gmail.com